



بيت القصير اللغة والإعلام

عبد الكريم مفضال

يصنف الإعلام واحدا من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إطار النظام التربوي الشامل، ما يعني أنه يضطلع بوظائف بيداغوجية تساهم في تنمية شخصية الأفراد في مجتمع ما على عدة مستويات، فكرية وسياسية وجمالية وبدنية... وبما أن اللغة تشكل إحدى أدواته الأساسية في تمرير خطابه، فالإعلام يمارس تأثيرا قويا في مستوى اللغة التي يتوسلها، فإما يرقى بها وبالتالي يرقى بمستوى القارئ أو المشاهد أو المستمع لغويا، أو يتسبب في تدنيها ومن ثم في تدني مستوى استعمالها.

وتتأتى خطورة التأثير الإعلامي في اللغة المستعملة اجتماعيا من خصوصية الحقلين معا، فاللغة تتكسب عن طريق استعمار أنساقها، أي من خلال تمثل واستيعاب بنيتها التركيبية والصرفية والدلالية بواسطة الاستعمال والممارسة، والإعلام بالنظر إلى انتشاره الواسع وغزوه لكل مجالات الحياة الإنسانية، وباعتبار اللغة أداة خطابه الرئيسية، يعزز طابع الخطورة التي يتسم بها الإعلام في علاقته بالمسألة اللغوية.

ربما يبدو هذا الاستهلال تحصيل حاصل، ومن الأمور الواضحات التي لا تحتاج إلى اثبات واستدلال. غير أن ما يجبر على التذكير بها، هو ما يمارسه الإعلام العربي، والمغربي خصوصا، من تكريس للشائعات على مستويات التركيب والدلالة والمعجم، والذي يلقى كل الترحيب سيما من قبل الناشئة التي تقلد ما تقرأه، وخصوصا ما تسمعه، وتمعن في النسخ على غرار، مما يولد استعمالا لغويا يستمر في النأي عن التعبير اللغوي السليم.

وتظهر مسألة شق اللغة العربية والتعسف على تركيبها ومعجمها بشكل خاص في الإعلام المسموع والمرئي، وبصورة واضحة في الوصف والتعليق الرياضييين. بما أنهما يحظيان بمتابعة جماهيرية واسعة، ومن ثم يمارسان تأثيرهما على جمع الفئات العمرية، فتتولد تعابير وتراكيب ومفردات كيفما اتفق، بل وفق مزاجية بعضهم، وأمثلة ذلك كثيرة من قبيل استعمال التواجد الذي تعني "التعاطف" للدلالة على الوجود، واستعمال الأريحية التي تعني "الوجد" للدلالة على الراحة وسهولة المهمة، واستعمال عبارة "الرجل الخارجية" و"الرجل الداخلية" للدلالة على خارج وداخل الرجل، وغيرها...

وهكذا، وبإدراك أن دور مؤسسات الإعلام ومؤسسات التربية والتكوين في الارتقاء بمستوى الاستعمال اللغوي، والحرص على سلامة اللغة، يبدو أن لغة الإعلام، في أحيان كثيرة، تنسف ما تبنيه المؤسسة التربوية، إلى درجة أن عددا من التلاميذ يختلفون مع أساتذتهم، ويصرخون على استعمال الشائع من الأخطاء مستدلين بأمثلة لغوية مما تنشره الصحافة.

فكلنا مسؤولون عن تدني مستوى لغتنا الأم، وعن تجسيد النظرة الدونية إليها من قبل فئات عريضة من المجتمع، كما أن جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربية والتكوين مسؤولة عن إعادة الحياة والدينامية إليها، باحترام نسقتها الفصحح وخصوصيات بنيتها وتوليدها.

تعدد اللغات بالتعليم العمومي والخصوصي يقصي العربية

الضرورة تفرض تبسيط قواعد اللغة العربية لجعلها في متناول الجميع



تلميذة تقرأ نصا بالعربية

بها مع المحيط، ولعل ما قامت به مصر في بداية القرن العشرين عندما جندت مجموعة من علماء اللغة والنحويين وعمدوا إلى تشذيب لغتهم الأم وتطعيمها بكلمات عربية سهلة المأل، إلى درجة أن لغتهم التي أقرب إلى اللغة العربية وهي الأكثر تداول واستعمالا، لعل ذلك ما جعل اللهجة المصرية تكاد تكون لغة العالم العربي بسهولة تداولها وفهمها من طرف عربي، إلى سوق الشغل في ما بعد، وهو توظيفا صحيحا في عدة مجالات كالأغنية والأفلام والشعر العامي.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

اللغات الأجنبية والتكمن من اللغة العربية وليس من الأليق تقبل مصطلح «التكمن» مقابل الإتيان إذا تعلق الأمر باللغة الوطنية للدلالة على التواصل والتعلم والقيم. ففي التعليم الخصوصي، تطغى الرغبة، ورغبة الأبناء من جهة ورغبة أصحاب المؤسسة من جهة ثانية في التفرد والتعيز بماثقال لغة أجنبية والتحدث بها والتباهي بها أمام أبناء العائلة والولج، عبرها، إلى سوق الشغل في ما بعد، وهو ما يتم على حساب اللغة العربية لغة الأم والأب والمعيش اليومي الذي يفرض إتقان اللغة العربية والتكلم بها والتواصل

الإبتدائي العمومي، فإن ما يحدث بالتعليم الإبتدائي الخصوصي، يدعو إلى التوقف مليا من أجل تدارك ما يقع من تراجع فظيع على قواعد التواصل والتعلم والقيم. فقد تراجعت أمام اللغات الأجنبية من فرنسية وإنجليزية، وأصبح من خصوصيات التعليم المغربي في مرحلة تعلمه الإبتدائي، أن يتوزع بين تعدد لغوي يجمع بين العربية الفصحى والأمازيغية والفرنسية، إلى تبسيط قواعد اللغة العربية لجعلها في متناول عامة الشعب ولتقريب الهوة في ما بينها وبين اللغة العربية الدارجة. إذا كان هذا ما يحدث بالتعليم

الغريب في الأمر أننا، في الوقت الذي نجد فيه الدولة والجهة الوصية على قطاع التعليم بالخصوص، ترفع شعار اعتماد البرامج والمقررات الوطنية إلزاما للقطاعين العمومي والخصوصي، رغبة في احترام الدستور والقيم المجتمعية، نجد التعليم الخصوصي يتحدى تعليمات وزارة التربية الوطنية ويضرب عرض الحائط بالإختيارات الوطنية معتمدا على مقررات أجنبية وتوليقات لزمّن المدرسي الدراسي وفق رؤى تسويقية تقلص من الزمن الإزامي للغة العربية في الأقسام الصغرى لصالح اللغة الفرنسية في توطأ غريب للجهات المسؤولة عن المراقبة التربوية وضمان تطبيق فلسفة الدولة في التربية.

من هنا بحق لنا أن نساءل إلى جانب العديد من المهتمين حول دور اللغة العربية بمدارسنا العمومية والخصوصية، فهل

العربية تخلق أزمة في تدريس العلوم

مدرس: المشكل سببه فشل سياسة التعريب والتنوع اللغوي

إلى التنفيذ على مستوى صياغة المناهج وطرائق التقويم والتدريس، لم تتحقق النتائج المرجوة ما تطلب استحضار رؤية جديدة لفنفس تفكير جديد للإصلاحات الجارية. ودعا محمد لاحق المسؤولين عن تطبيق البرنامج الاستعجالي المشروع 20 التحكم في الغات إلى عدم تعويم تدريس اللغات ضمن نموذج عام يطبق على جميع المواد لخصوصيات كل لغة وأملاكها مجالات معرفية وبيداغوجية وكفاءات ذات، لذا ينبغي استحضار منجزات اللسانيات التطبيقية التي توفر لها مراكز بحث في جميع أنحاء العالم، ولتنسيق مدخل للكفايات وبيداغوجيا الإجماع في تدريس اللغة العربية، ينبغي أن تكون العملية موصولة بنظريات تعليم اللغة وتعلمها التي انتقدت من النظرية التوليدية-التحويلية لما لها من تطبيقات على مستوى إكساب المتعلم الملمة اللغوية ومعالجة الخطأ اللغوي.

كما ينبغي استحضار المقاربة التواصلية في تدريس اللغة المغرب باستحضار وضحايا تواصلية يتم بناؤها وفق الحاجات التواصلية للمتعلم وليس انطلاقا من إملايات المتن النحوي والبلاغي العربي القديم.

وبعيد الإعتبار إليها، وبموجب اعتماد معيار مركزية المادة بالنسبة إلى المسلك، وبموجب ذلك فإن اللغة العربية باعتبارها مادة مركزية في مسالك الآداب والعلوم الإنسانية يمكنها من نيل حظواتها المعهودة ويعيد الإعتبار إليها.

وسجل محمد لاحق تراجع مكانة اللغة العربية مقارنة مع لغات أخرى عززت وجودها، إذ تم تقليص عدد الساعات المخصصة لها ما أضعف فرص المتعلمين لممارسة اللغة في وضعية تعليمية تعليمية، وبالتالي وصل ملكتهم اللغوية التي تقتضي تفاعلا إيجابيا مع المخاطبين.

استعرض محمد لاحق بعض المعوقات التي تنبش على المتعلمين استيعاب ميكانيزمات اللغة العربية في ظروف أحسن، منها التوشيش الذي يمارس على اللغة في حصص تدريس العلوم، إذ تعتبر اللهجة الدارجة لغة التخاطب المسيطرة على المدرس والمتعلمين، الأمر الذي يربك حسابات التلاميذ ويخلفهم في مهام لغوية لا أفلق لها.

وتطرق مفتش اللغة العربية محمد لاحق إلى المشاكل التربوية التي تحول دون تعلم اللغة العربية، وذكر في هذا السياق إجماع المهتمين على تدني مستوى تعلم اللغة العربية الذي يشهد تراجعا كبيرا، مستشهدا بحقائق مفردة منها مثلا احتلال المغرب المرتبة 44 من بين 45 دولة في اختبار، بولز، لسنة 2007 المتعلقة بالقراءة، إضافة إلى أن نسبة 7 في المائة فقط من التلاميذ الذين يدرسون في المستوى السادس من التعليم الإبتدائي يتكلمون في اللغة العربية، ولتجاوز هذه النواص التي تخدش سمعة التعليم بالمغرب، أشار محمد لاحق إلى أن البرنامج الاستعجالي وضع جملة من التدابير لمعالجة الضعف اللغوي وتحسين مردودية اللغة العربية بشكل خاص، وذكر بعضا من هذه التدابير منها تحسين ملاءمة التقنيات البيداغوجية خصوصا عن طريق توظيف بيداغوجيا الإجماع.

وتبنى هذه الدعامة، يضيف لاحق، إقرار بخلف الطرق والأساليب البيداغوجية التي تدرس بها اللغة العربية، لذا ينص البرنامج الاستعجالي على اعتماد بيداغوجية الإجماع لتحديث ولامعة الطرق والأساليب للنهوض بأوضاع اللغة العربية التي عرفت تراجعا خطيرا مقارنة مع لغات أجنبية جاراتها العلمية (الإنجليزية)، إذ رغم الجهود المبذولة لتحديث بنى المناهج والمقررات الدراسية على قاعدة مندل الكفايات، الذي يقر البرنامج نفسه أنه لم يجد طريقة الطبيعي



محمد لاحق

عما لا شك فيه، أن المنظومة التربوية المغربية برمتها، تفترق إلى الجودة وإلى الفعالية التعليمية، إذ صارت مثار العديد من الأسئلة وكذا تقارير وطنية ودولية، إذ أجمعت الأخيرة على ضرورة تغيير زاوية الرؤية للتعامل مع مختلف القضايا والمناهج والبرامج التعليمية لتستعيد المنظومة التربوية عافيتها التي افتقدتها رغم مبادرات الإصلاح التي راقت ضخ دعاء جديدة في شرايين المدرسة المغربية التي شاخت وترهلت.

من مظاهر تجليات غياب الفعالية التربوية وافتقاد الجودة في المناهج التربوية والتعليمية، النظرة التخبسية للغة العربية التي صارت تعيش غربة حقيقية في وطنها نتيجة غياب الإرادات الحقيقية التي تروم إعادة الاعتبار إليها لانتشالها من وضع الاستهجان التي تعاليمها مع لغات أجنبية فوضت سطوتها المعرفية على الشعوب العربية التي أقبلت بانهاؤها على تعلمها لمسارية إبقاعات العصر المتطورة.

ولتجاوز وضع التردّي التي يعيشها اللغة العربية التي أفرزت واقعا منكسرا، حدد الخياط الوطني للتربية والتكوين أربعة توجهات كبرى تجلت معالمها في ضرورة تعزيز اللغة العربية وتشجيع التحكم في اللغات وتنوع لغات التدريس العلمي والانفتاح على الأمازيغية، واقترح الخياط الوطني، منذ سنة 2001-2000، إنشاء أكاديمية خاصة باللغة العربية للتعليم، وكذا مواكبة برامجها التطور التكنولوجي الذي يعتبر عنوان المرحلة الراهنة، ونظرا لأهمية الإقدام الذي ما زال حيرا على ورق، أفرد البرنامج الاستعجالي الإقراض المنطوق مجالا تحدث فيه عن ضرورة تطوير اللغات وتعزيز اللغة العربية واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة، اعتبارا لإنجاح البلاد في مد الإنفتاح والتواصل على الصعيد العالمي، لذا فإن إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية العربية وتحديثها لجعلها لغة تساهل إبقاعات العصر يعتبر مسألة ضرورية لإحداث الطفرة اللغوية.

سالم بخف محمد لاحق، مفتش اللغة العربية للتعليم الثانوي التاهيلي بني ملال، قلقة مما آلت إليه أوضاع اللغة العربية التي تعيش ضمورا في البعد التربوي على مستوى المنظومة التربوية بشكل عام.

وعزا أسباب الضموور التي تعيشها منظومة التربية والتكوين ببلادنا، إلى تركيز مختلف عمليات الإصلاح التي بوشرت منذ سنة 2000 على البعد الإراري والتدبيري، ما أفرز معادلة مقولبة تمثلت في خدمة التربوي للمجال الإداري، إذ كان من الواجب تصحيح المعادلة ليصبح المجال الإداري في خدمة التربوي، ومن تجليات الخلل تطبيق سياسة الأمازيغية واللامركزية في تنظيم الهياكل التابعة لوزارة التربية الوطنية التي أفرزت جهرا إداريا متشعب الاختصاصات إلى حد صار يشكل آلة ضخمة منسغلة بتدبير ذاتها دون استحضار البعد التربوي الذي يشكك جوهر اهتمام الوزارة الوصية على القطاع.

وأضاف المفتش ذاته، أن مختلف المواد الدراسية وتطبيقاتها التربوية، على مستوى تناظري، لم تحظ بالاهتمام والمواكبة اللازمين من قبل المستويات التي تملك إمكانيات التدخل ودعم مبادرات التطاير وكذا البحث والتجريب. وقال إن اللغة العربية تعاني مشاكلا نظامية وتربوية، الأمر الذي تجسده المكانة التي تحتلها مقارنة مع مواد دراسية أخرى في استعمالات الزمن المدرسي، إذ بموجب مفكرات رسمية وتوجيهات خاصة ببعض المواد، لتلتزم الإدارة بمنهجها الحصري الصباجية على حساب مواد أخرى، لذا اقترح لاحق إلغاء جميع المذكرات الخاصة بالبرمجة الزمنية لبعض المواد

من مظاهر تجليات غياب الفعالية التربوية وافتقاد الجودة في المناهج التربوية والتعليمية، النظرة التخبسية للغة العربية التي صارت تعيش غربة حقيقية في وطنها نتيجة غياب الإرادات الحقيقية التي تروم إعادة الاعتبار إليها لانتشالها من وضع الاستهجان التي تعاليمها مع لغات أجنبية فوضت سطوتها المعرفية على الشعوب العربية التي أقبلت بانهاؤها على تعلمها لمسارية إبقاعات العصر المتطورة.

ولتجاوز وضع التردّي التي يعيشها اللغة العربية التي أفرزت واقعا منكسرا، حدد الخياط الوطني للتربية والتكوين أربعة توجهات كبرى تجلت معالمها في ضرورة تعزيز اللغة العربية وتشجيع التحكم في اللغات وتنوع لغات التدريس العلمي والانفتاح على الأمازيغية، واقترح الخياط الوطني، منذ سنة 2001-2000، إنشاء أكاديمية خاصة باللغة العربية للتعليم، وكذا مواكبة برامجها التطور التكنولوجي الذي يعتبر عنوان المرحلة الراهنة، ونظرا لأهمية الإقدام الذي ما زال حيرا على ورق، أفرد البرنامج الاستعجالي الإقراض المنطوق مجالا تحدث فيه عن ضرورة تطوير اللغات وتعزيز اللغة العربية واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة، اعتبارا لإنجاح البلاد في مد الإنفتاح والتواصل على الصعيد العالمي، لذا فإن إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية العربية وتحديثها لجعلها لغة تساهل إبقاعات العصر يعتبر مسألة ضرورية لإحداث الطفرة اللغوية.

سالم بخف محمد لاحق، مفتش اللغة العربية للتعليم الثانوي التاهيلي بني ملال، قلقة مما آلت إليه أوضاع اللغة العربية التي تعيش ضمورا في البعد التربوي على مستوى المنظومة التربوية بشكل عام.

وعزا أسباب الضموور التي تعيشها منظومة التربية والتكوين ببلادنا، إلى تركيز مختلف عمليات الإصلاح التي بوشرت منذ سنة 2000 على البعد الإراري والتدبيري، ما أفرز معادلة مقولبة تمثلت في خدمة التربوي للمجال الإداري، إذ كان من الواجب تصحيح المعادلة ليصبح المجال الإداري في خدمة التربوي، ومن تجليات الخلل تطبيق سياسة الأمازيغية واللامركزية في تنظيم الهياكل التابعة لوزارة التربية الوطنية التي أفرزت جهرا إداريا متشعب الاختصاصات إلى حد صار يشكل آلة ضخمة منسغلة بتدبير ذاتها دون استحضار البعد التربوي الذي يشكك جوهر اهتمام الوزارة الوصية على القطاع.

وأضاف المفتش ذاته، أن مختلف المواد الدراسية وتطبيقاتها التربوية، على مستوى تناظري، لم تحظ بالاهتمام والمواكبة اللازمين من قبل المستويات التي تملك إمكانيات التدخل ودعم مبادرات التطاير وكذا البحث والتجريب. وقال إن اللغة العربية تعاني مشاكلا نظامية وتربوية، الأمر الذي تجسده المكانة التي تحتلها مقارنة مع مواد دراسية أخرى في استعمالات الزمن المدرسي، إذ بموجب مفكرات رسمية وتوجيهات خاصة ببعض المواد، لتلتزم الإدارة بمنهجها الحصري الصباجية على حساب مواد أخرى، لذا اقترح لاحق إلغاء جميع المذكرات الخاصة بالبرمجة الزمنية لبعض المواد

إلى اللغة الفرنسية. ولم يفت أحد المدرسين أن يشير إلى ظروف عمل الأستاذة، من حيث الإمكانيات المادية المحدودة الموضوعة رهن إشارتهم لصياغة الأدوات البيداغوجية، وإعادة إنتاجها، وارتفاع عدد التلاميذ داخل الأقسام، ما يجعل دون تبنى بيداغوجيا وظيفية ملائمة، والتتبع المنظم للنتائج التي يحصل عليها المتعلمون، علاوة على أن المقررات محصورة، حسب جداول زمنية دقيقة تجبر الأستاذة على العمل بكيفية لا يراعون فيها دائما تنوع الحاجيات، وتفاوت إيقاع الفهم.

ونهب مدرس آخر إلى أن المشكل ات من فشل سياسة التعريب، ومن التنوع اللغوي الذي يعيشه التلاميذ المغاربة، وذلك لأنهم مجبرون على التعامل مع عوالم لغوية متعددة، منها اللغات الأم ولغات الدراسة ولغات الاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا، إضافة إلى ضعف نجاعة طرائق التدريس، وهو ما يستوجب، حسبه، التراجع عن هذه السياسة، وتبني سياسة لغوية تراعي محيطها وعصرها.

واعتبر أكثر من مصدر أن إرساء سياسة لغوية سليمة وناجعة، يستدعي توفر إرادة سياسية فعالة لتعريب الحياة العامة والعلوم والمعرفة، مكفمة لتعريب ميدان العمل، والتوصيف السليم للإشكال، ودراسته بعمق، لأنه لا شيء يضير تدريس العلوم التقنية والدقيقة بالعربية حتى مستوايتها العليا، خصوصا أن التجارب الترائفة، وتلك المعهول بها في العديد من الدول العربية، أثبتت أن الطالب يتخرج متقنا لعلوم تخصصه متمكنا من عناصر هويته، على أن التدريس بها، حسب مصادرها، لا يعني إهمال اللغات الأجنبية، إذ من خلالها يمكن الإطلاع على ثقافة العالم الآخر، وإبداعاته، وتطوراتها في المجالات العلمية.

ودعا آخرون إلى وجوب الاهتمام بالبحث العلمي، وتخصيص كل الإمكانيات لدعمه، وتقويته، وأجرأته ميدانيا وتطبيقيا، وإشراك المختصين من اللسانيين واللغويين في التخطيط الدراسي، حتى تكون المواد المقدمة حاملة لدرجة كبرى من الجودة والإتقان، مع تطوير طرائق تدريس اللغة العربية في التعليم العام، وإعلاء الأستاذة إلى التكوين المستمر، وتنمية قدرات التلاميذ على استخدامها للتعبير الوظيفي والإبداع، تحدا وكتابة، وإضافة إلى اللغة الفرنسية... والتكنولوجيا...

علي بنساعود (الرشيدية)

أجمع العديد من مدرسي العلوم التجريبية والطبيعية بالرشيدية، استطاعت «الصباح» أراهم، على أن تدريس هذه المواد ببلادنا يعرف أزمة حقيقية، وأن أكبر تحل لهذه الأزمة يتلخص في أن أغلب طلبة الجامعات يعجزون عن الفهم الدقيق لما يتلقونه، وعن التعبير بطلاقة عنه، ولا يفكرون إلا بالصوملة، في التمكن من الخطاب العلمي المكتوب، لذلك، بعد يومين من اجتماعهم، أياهم، واستظفاره دون فهم أو استيعاب، والسبب هو الاضطراب الذي يعرفه نظامنا التعليمي الذي فرض على الطلبة أن يدرسوا المواد العلمية بالجامعات باللغة الفرنسية، بعدما كانوا يتقونها باللغة العربية طيلة مساهمهم الإبتدائي والثانوي، لذلك، لا غرابة، حسب أحد الأستاذة، أن تكشف دراسات أجريت في مجال الرياضيات والعلوم عن ضعف كبير في مستوى التلاميذ المغاربة، مقارنة بمسؤولي زملائهم بعشرات الدول التي شملتها تلك الدراسات.

وللإشارة، فقد حاولت التجربة المغربية، وبخوض مع عملية التعريب التي شملت التعليم المدرسي، تقوية تعليم اللغات الأجنبية، وخصوصا الفرنسية منها، بمضاعفة حصصها، وتحسين طرق تدريسها، ورفع معاملها، من أجل تعزيز القدرات اللغوية للتلميذ، متمكنة من مواجهة التعليم العالي، ومسايرته، والنجاح فيه، غير أن النتائج المحصل عليها كانت دون مستوى التطلعات.

وهذا الوضع، حسب أحد المدرسين، يعكس سلبا على مستوى علاقة الخريجين المغاربة بسوق الشغل، وعلى مستوى قدرتهم التنافسية مع غيرهم، سيما أن المتعلمين يعتبرون أن عدم إتقان اللغات يمثل أحد مكامن ضعف مؤهلات المترشحين، كما أنه يشكل عقبة أمام إدماجهم مهنيا، لأن إتقان اللغات الأجنبية يعد معيارا للانتقاء، من أجل ولوج مجال الشغل.

واعتبر أحد الأستاذة أن التعريب ليس مسؤولا عن هذا الوضع، بل المسؤول هو ما أسماه «الإجهان على مسار التعريب، وتوقفه في الثانوي، سيما أن سياسة التعريب، حسبه، انطلقت دون أن تستعمل مشوارها البيداغوجي، والسبب، حسب المصدر نفسه، هو «ضغ لوبي فريكونوفني منتقد داخل وزارة التربية الوطنية، وفي عموم مرافق الإدارة المغربية، يقاوم مبدأ التعريب، وأثر وما زال يؤثر في مشاريع البناء والإصلاح»، وأن الطلبة أنفسهم لا يجدون أية فائدة في دراسة العلوم بالعربية، ماداموا سيضطرون إلى ترجمتها

سعيد فائق (بني ملال)

ع.ب (الرشيدية)